مَنْهجِيّة اشتقاق الفِعل في كتبِ الأفعال الحديثة

مدرس
عبّاس فالح حسن
كليّة التربية للعلوم الإنسانيّة

الاستاذ المساعد الدكتور
خليل خلف بشير
جامعة البصرة
كليّة الآداب

الملخص:-

يتقصّى هذا البحث منهج البحث الصّرفيّ في كتب الأفعال الحديثة عند العرب ، ويركّز على الخطوات البحثيّة التي اتبعها المؤلفون ، وآليات التعاطي مع أصل الاشتقاق في الفعل العربي. وخلُص إلى وجود ثلاثة مناهج في هذه الكتب هي: المنهج الوصفيّ التقريريّ والمنهج التحليلي ، والمنهج التاريخيّ .

Verb Derivation Methodology in Modern Verb Sources

Lecturer : Abbas Falih Hassan
University of Basrah ,College of Education for Human Sciences
Asset.Professor Dr. Khalil Khalaf Basheer
University of Basrah/College of Arts

Abstract:

The current research focuses on the morphological analysis of verbs among the Arabic modern books. The study follows the same procedures followed by those books writers and the basics of derivation from the verb bases. The work concludes that there are three procedures: descriptive reporting , analytic and historical

المقدمة:-

تسلك اللغات ومنها اللغة العربيّة سُبُلاً عدّة للمحافظة على حياتها وديمومتها، ومن هذه السُّبل تكثير ألفاظها وتوليدها عن طريق عمليات الاشتقاق، على وفق معايير وُجدتْ في بنيتها، فقنّنها اللغويون، بضوابط علمية رصينة . وقد عرّف الرَّضي(ت ٦٨٦هـ) : ((الاشتقاق كون إحدى الكلمتين مأخوذة من الأخرى، أو كونهما مأخوذين من أصل واحد))[١] ، وعرّفه الكفوي (ت١٠٩٤هـ) ، بـ((اقتطاع فرع من أصل، يدور في تصاريفه حروف ذلك الأصل، وقيل: أخذ كلمة من أخرى، بتغيير ما مع التناسب في المعنى))[٢].

يمثّل الفعل قسماً رئيساً من أقسام الكلام العربيّ ، وهو قسيم الاسم في الدراسة التصريفيّة ، والوقوف على طرائق اشتقاقه منهجيّاً ، إجراء تُبنى عليه مباحث الفعل تجرّداً وزيادة ، وتصرّفاً وجموداً ، وصحّة وإعلالاً ، وتعدّياً ولزوماً ، تبعاً لنظريّة الأصل والفرع وغيرها من أسس البحث الصّرفيّ ، ومن هنا تأتي أهميّة البحث في هذا الموضوع.

وميدان البحث كتب الأفعال الحديثة عند العرب ، التي تناولت هذا المبحث هي: (دروس التصريف للشيخ محمّد محيي الدين عبد الحميد(ت١٩٧٢م) ، والفعل زمانه وأبنيته للدكتور إبراهيم السّامرائيّ (ت٢٠٠١م)، وأوزان الفعل ومعانيها للدكتور هاشم طه شلاش(ت ٢٠١٠ م) ،ودراسات في الفعل للدكتور الفضليّ (ت٢٠١٣م)).

منهج الشّيخ محمّد محيي الدّين عبد الحميد في كتابه دروس التصريف:

من مقدّمات الشيخ محمّد محيي الدين عبد الحميد مقدّمته الثانية بعنوان : (الاشتقاق وأنواعه) ، وهناك عرض لأشهر الأقوال في أصل الاشتقاق – انطلاقاً من نظريّة الأصل والفرع عند القدامى - وهي أربعة :"أنّ المصدر هو الأصل وما عداه فرع عنه، وهذا قول جمهور البصريين . وأنّ الفعل أصل للمصدر، وهذا قول جمهور الكوفيين. وأنّ المصدر أصل للفعل وحده، والفعل أصل لما بقي من المشتقات . وأنّ المصدر أصل مستقل ، والفعل أصل آخر مستقل وليس أحدهما فرعاً عن الآخر، ولا مأخوذاً منه ، وهذ قول ابن طلحة (ت ٦١٨) [*] أستاذ الزمخشري(ت ٥٣٨هـ) "[٣].

وأسرد الشيخ محيي الدين أوّلاً : أحد أدلة الكوفيين ، وطريقة استدلالهم بحسب نظريّة الأصل والفرع، ونظريّة العامل والمعمول (الرتبة) ، والصحّة والإعلال (التبع بين المصدر و الفعل) . وثانياً : عرض دليلاً للبصريين يستند إلى نظريّة الأصل والفرع كذلك ، وختم قول البصريين بأمرين يقوّي مذهبهم – على وفق قوله – أوّلهما : تضافر كلمة العلماء على جعل المصدر أصل الاشتقاق ، ثانيهما : عدم جريان المصدر على وزن واحد (نسق واحد) دليل على أنّه ليس مأخوذاً من غيره [٤].

ثم ذكر أنّ العرب أخذت أفعالاً من : (أسماء الأجناس ، وأسماء الأصوات، والمركبات التامة)[٥] ، ثم استدلّ على أنّ المصدر أصل الاشتقاق بالآتي :

١- اعتقاده أنّهم أخذوا من هذه المصادر الثلاثة في أول الأمر المصدر ثم أخذوا بعد ذلك الفعل

٢- كثرة ورود هذه الأنواع الثلاثة التي تبيح لنا جواز القياس عليها .و عليه قرّر قواعد منها:

أ- جواز الاشتقاق من أسماء الأجناس (الأعيان) مصادر على زنة التفعيل أو الأفعال أو الفعللة .

ب-جواز الاشتقاق من أسماء الأصوات مصادر على زنة الفعللة أو الفعلل .

ت-جواز الاشتقاق من الجمل المركبة (النحت) مصادر على زنة الفعللة أو التفعيل أو الاستفعال . ثم تشتق من هذه المصادر الفعل ، وما شئت من المشتقات .

ونستشف في ضوء ما تقدّم : أنّ أوّلَ الأقوال التي ذكرها رأي البصريين ، وهذا سليم ،إلا أنّه عندما ناقش الآراء ابتدأ برأي الكوفيين ومنهجيّاً ينبغي مناقشة الأقدم أولاً .ثم عرض أمرين ليقوّي مذهب البصريين ، وهذا ينبئ عن ميله لرأيهم وتبنيه . وبعد ذلك تقرير قواعد بموجب (دليل القياس) اجتهاد يحسن عليه، ثم أشار في الهامش أنّ هذا رأي العلاّمة ابن جني(ت٣٩٢هـ). ولكنّه لم يوّثق الآراء ولا سيّما الرأي الثالث القائل : ((أنّ المصدر أصل للفعل وحده ، والفعل أصل لما بقي من المشتقات)) ، على الرغم من وجوده

في شرح ابن عقيل [٦]. وقد نسب الشيخ خالد الأزهري (ت ٩٠٥هـ) هذا الرأي لأبي علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) والجرجاني (ت٤٧١هـ) [٧].

أما الرأي الرابع فقد نسبه إلى ابن طلحة أستاذ الزمخشري، ((وقد سرى إهمال هذا الرأي إلى إهمال صاحبه ... لأنّ ولادة ابن طلحة كما في البُغية سنة (٥٤٥هـ) أي: بعد وفاة الزمخشري بعشر سنين)) [٨] ،و هذا لا ينهض للاستدلال به .

منهج الدكتور إبراهيم السّامرائيّ في كتابه الفعل زمانه وأبنيته:

تناول مسألة الأصل الاشتقاقيّ في العربيّة في موضعين من كتابه[٩]: الأول تحت عنوان (الفعل والاسم) ، والثاني بعنوان : (ما جاء من الرباعي مأخوذاً من الأسماء):

ففي الموضع الأول الموسوم (الفعل والاسم) عرض أحد أدلة البصريين نقلاً عن الإنصاف وهو قولهم: ((إنّ المصدر يدل على زمان مطلق ،والفعل يدل على زمان معين ، فكما أنّ المطلق أصل للمقيد ، فكذلك المصدر أصل للفعل))[١٠] ، وعضّده بقول الزجاجي(ت ٣٤٠هـ)[١١] ، ثم عرّج على حجة الكوفيين ، وعقّب أنّ سبيل الاحتجاج بين الفريقين ليس له نتيجة لغوية ؛ لأنّه قائم على المنطق ، والمسألة يجب أنْ تبحث تاريخياً؛ لكونها كذلك . و يرى أنّ ما بين المدرستين لا يرقى ليكون مسألة خلاف ؛ ((لأنّ المصدر والفعل مادة واحدة ، هي المادة الفعلية التي لابد أنْ تُبحث بالقياس إلى الاسم المنقطع للاسميّة))[١٢]، والاسم الذي يقصده ((غير الحدث ، ويندرج في هذا أسماء الذات مما هو داخل في أسماء الأعيان ، وما هو مرتبط بالطبيعة الحسيّة))[١٣].

ثم أنّ الدليل الاستقرائي- بحسب تصريحه - يثبت أنّ هذه الأسماء أمدّت العربيّة بمواد اشتقاقية مثل: الأفعال. وأجال النظر في المعجم العربي ، وأخذ عينة من أعضاء جسم الإنسان نحو (رأس ،وأنف ، وعظم ... ورجل)، ثم وسّع الدائرة الاشتقاقيّة لتشمل عالم الحيوان كأخذ الجَمال من الجمل ، والأناقة من الناقة ، وعالم النبات ولم يأت بأمثلة ، واستنتج - مرة أخرى- أنّ الخلاف البصريّ الكوفيّ في هذه المسألة لا يؤلّف مادة للخلاف لاقتصارها على الفعل والمصدر[١٤].

كانت المعالجة المنهجيّة التي اتبعها الدكتور السّامرائيّ ، تتلخّص في عرضه دليلاً واحداً لكل فريق من المختلفين في أرومة الاشتقاق ،وهي طريقة استدلال علميّ - وإنْ كانت لا تعطي تصوراً كاملاً عن المسألة وحيثياتها - تساوي أو تجابه احتدام الخلاف القائم ، الذي حاول التقليل من قيمته وحدته بوسمه لا يؤلّف مادّة خلافيّة تستند إلى الفعل والمصدر لقد ألزم نفسه باتباع الاستقراء والمنهج التاريخيّ طريقاً علمياً لاستجلاء الحقيقة ، لكنّه بدا مسرعاً وقدّم النتيجة على الخطوات فاختل منهجه العلميّ ، فجاء استقراؤه ناقصاً: لاقتصاره على عينات محدودة ومكرورة في الكتب المختصة ، ولإغفاله آراء من سبقه من القدماء القائلين بالاشتقاق من أسماء الأعيان أمثال العلاّمة ابن جني[١٥] ، والشيخ السيوطي (ت ٩١١هـ)[١٦] ، ومن معاصريه الأستاذ عبد الله أمين[١٧]، والدكتور صبحي الصالح (ت ١٩٨٦م) [١٨] ، و بحثه التاريخيّ كان غير مستوفي الاستقراء ؛ لاستدلاله بما هو مسلّم به أنّ الأصول الحسيّة أسبق من الأصول العقليّة من دون الاستطراد في هذا الدليل بالأمثلة التي تثبت ذلك .

أما الموضع الثاني الذي بحث فيه الاشتقاق فكان بعنوان (ما جاء من الرباعي مأخوذاً من الأسماء)[١٩] ، أعاد ما قرره في الموضع الأول من أنّ العربيّة توسّعت بالاشتقاق من أسماء الأعيان ،وزاد هنا " دخيلة أو معربة . وأرجأ سبب انشغال النحاة الأقدمين بمسألة المصدر والفعل وأيّهما مشتق من الآخر – وهي مسألة لم تقدّم للعلم اللغوي فائدة – هي التي جعلتهم غافلين عن مسألة الاشتقاق من أسماء الأعيان[٢٠].

ثم أعاد دليلاً آخر من أدلة الكوفيين في الإنصاف ؛ وأعاد ما قرر من قبل أن يعرض أدلة الفريقين - وهي مادة ضخمة – لم يفد العلم اللغوي منها ؛ لاتباع الفريقين الجدل والمنطق في إثبات ما يرمي اليه .((وفي هذا ابتعاد عن النحو ، وإفساد له))[٢١] ، ونقد كتاب الإنصاف بقوله : ((وجميع مادة الكتاب تجري هذا المجرى ، الذي لا يفيد منه الباحث علماً حقيقياً))[٢٢].

وبعدئذ سجّل حجة البصريين الأولى[٢٣] وكان قد ذكرها في مبحث الفعل والاسم، وأسهب في عرض احتجاج الكوفيين ((الدليل على أنّ المصدر هو الأصل أنّ الفعل

بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر ، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل ، ... فكذلك ها هنا الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه))[٢٤] ، وهدفه من ذكر هاتين الحجتين الاستدلال على أساليب اللغويين الجدليّة غير كبيرة الجدوى. و ليمهّد لنتيجة قررها سلفاً وهي غفلة القدماء عن مسألة الاشتقاق من أسماء الأعيان المختلفة.

وصرّح متأخراً أنّ ابن جني[٢٥] قد أشار- في النصف الأخير من القرن الرابع- إلى اشتقاق الفعل من أسماء الأصوات ، وأسماء الأعيان من غير تفصيل وافٍ.

وأعاد الدكتور السّامرائي الكرّة لتثبيت رأيه، فقال: ((واشتقاق الفعل من أسماء الأعيان أو قل الاسم يبطل قيمة الجدل بين النحويين الأقدمين من حيث الفعل والمصدر وعلاقة كلّ منهما بالآخر، وذلك أنّ كلاً من الفعل والمصدر مادة متشابهة، أو قل: أنّ كليهما مادة واحدة فكلّ منهما دال على حدث غير أنّ الفعل زمانه مقيد معين ، والمصدر لا يستفيد الزمان إلا في حال إعماله كما هو معروف))[٢٦].

وعرض طائفة من الأفعال الرباعية المأخوذة من أسماء الأعيان (أسماء الأمكنة كـ أتهم، وأسماء الأزمنة كـ ابكَرَ من البُكرة وهي أول النهار ، وما اشتق من مادة خلق الأنسان – وهذا عرضه في الموضع الأول - ، والأفعال المشتقة من أسماء الأعيان التي ذكرها النحويون فقالوا: نرجست الدواء أي : وضعت فيه النرجس ، وما اشتق من الأسماء المعربة الدخيلة – وله استعمال في الفصيحة الحديثة باعتبارها من مواد العلم التجريبي كـ بَسْترَ ، وغَلْونَ)[٢٧] ، ثم عاد ليستدل بالعاميّة العراقيّة فعرض مجموعة من الأفعال الرباعيّة المشتقة من الأسماء سواء أكانت أعجميّة أم غير أعجميّة نحو : جَورب ، دستر ... وهندم . بعد هذا العرض الوجيز لنا نقاط نقف عليها لاستظهار ما يأتي:

١- كانت عملية الاستقراء – التي الزم الدكتور السّامرائيّ نفسه بها مراراً بقوله:((والاستقراء يهدي إلى مواطن هذا الاشتقاق مثل الأفعال))[٢٨]- سليمة من جانب، كاستقرائه المعجم العربي ،لتعيين أسماء الذات وآلية انتقالها إلى مادة فعلية – وإنْ كانت مبتسرة – إلا أنّها إجراء منهجيّ صحيح ، لكنّ هذا الاستقراء بدا غير متسلسل في الجانب النظريّ ،وهو يقدّم النتيجة التي يرمي إليها ويكررها - وهي أنّ اشتقاق الأفعال من

أسماء الذات- قبل إتمام أدلته الثبوتية ، اذ أنّه أخّر رأي ابن جني في الموضوع ذاته ، وأغفل رأي الأصوليين، والمحدثين(المستشرقين والعرب) ، وهذا خرق منهجيّ فالمنهج الوصفيّ له خطواته التي تبدأ بالاستقراء ،ثم التقسيم، ثم التقعيد .

٢- نقدَ الدكتور السّامرائيّ النحاة لانشغالهم بالتجاذبات الخلافيّة في أصل الاشتقاق ، وعبّر عنها بأنّها لم تنفع العلم اللغوي- وقد سبقه إلى هذه النتيجة السيوطي-[٢٩]؛لاتباعها الجدل والمنطق-وهذا أيضاً قد سبقه اليه الدكتور تمام حسان (ت ٢٠١١م) - [٣٠]، وكانت النتيجة عدم الالتفات إلى الاشتقاق من أسماء الأعيان، وهو ما بدا مستقياً رأيه من القدماء والمحدثين -كما وُثّق ذلك آنفاً- ، ومال إلى رأي الكوفيين في العرض والاستدلال وإنْ لم يصرّح؛ لذا كان التكرار طاغياً على نصّه لتعضيد هذه النظرية .

٣- الأفعال الرباعيّة التي استشهد بها لتدعيم فكرة الاشتقاق من أسماء الأعيان منها ما هو مذكور في الكتب اللغوية كأسماء الأزمنة مثل : (حال) و– وهو ثلاثي ، والأمكنة ، ومادة خلق الأنسان ، ومنها ثلاثي كـ (بَكَر) والمبحث يخص الأفعال الرباعية ، وأما الاشتقاق من الجامد والدخيل فهو مسؤول عن توليد الصيغ الرباعيّة والخماسيّة وهو مما أجازه مجمع اللغة العربيّة بالقاهرة ولاسيما الكلمات التي استشهد بها[٣١]، ومن طائفة أفعال العاميّة العراقيّة ما هو فصيح ليس دخيلاً كـ سنبل الزرع أي: ظهرت سنابله [٣٢]، ومنها ما هو عامي وفصيح كما قيد ذلك كـ (عسكر).

٤- عملية الاستدلال بالعاميّة لا تنهض بوصفها سبيلاً منهجيّاً؛ لأنّها تخص لسان بلد ما، ولأنّ موقف علماء العربية من العاميّة وتوظيف شواهدها كدليل على اللغة الفصيحة مرفوض .

٥- إنّ تقييم كتاب الإنصاف ليس من المنهج العلميّ، ولا ميدانه البحثيّ .

٦- أقترح أنْ تدمج مقدّمة موضوع (ما جاء من الرباعي مأخوذاً من الأسماء) التي كانت أكثر بياناً لموقف الدكتور السّامرائيّ مع موضوع بحث الاشتقاق التخصصيّ الموسوم (الفعل والاسم) لتستوفى مادة بحث اشتقاق الفعل، ويعاد كتابتها بحسب المنهج الوصفيّ الحديث ،للتأسيس لمنهج في دراسة الاشتقاق .

منهج الدكتور هاشم طه شلاش في كتابه أوزان الفعل ومعانيها :

تناول الدكتور شلاش اشتقاق الفعل تحت عنوان (اشتقاق الفعل من أسماء الأعيان)[٣٣] ، وقد عُني بالتأسيس لهذا الموضوع من خلال تقديمه دليلاً للكوفيين ، وإغفاله عن أيّة حجة للبصريين ، ثم عضّد صحة رأي الكوفيين بدليل قضية أسبقيّة التجسيد على التجريد، التي أصّل لها بنصين للدكتور مصطفى جواد (ت ١٩٦٩م) يقول في ثانيهما : ((إنّ المادة وما جرى مجراها من مشهود ومسموع أصل للاشتقاق ... فالفعل يجري مجرى المادة ؛ لكونه مسموعاً ، وهو سابق للمصدر ، وأظهر منه للشهادة والإحساس فلا يكون (سير) إلا بعد أنْ يكون الفعل (سار) وهو مشهود محسوس به))[٣٤].

انطلق من النتيجة هذه ليستدل على اشتقاق الفعل من أسماء الأعيان، اذ قال : ((وعلى اعتبار أنّ المادة وما جرى مجراها من مشهود ومسموع أصل للاشتقاق نستطيع أنْ نقول: إنّ أسماء الذات – التي وجدنا منها أفعالاً كثيرة في بطون كتب اللغة – أقدم من تلك الأفعال ؛ لأنّها وجدت قبلها)) [٣٥]، واحتج بالآتي:

١- الإحالة على كتاب الخصائص لإثبات أنّ اسم الذات أقدم من الفعل[٣٦].

٢- جاء بمثالين وهما : (التأبّل، والتأرّض)

٣- الاستقراء في كتب اللغة وذكر منها في الهامش : (لسان العرب بصورة عامة ، والمخصص لابن سيدة (ت ٤٥٦ هـ) ٦/١٠٤-١٠٥، ومجلة البيان ١٥/٧٩و٥٤٧-٥٤٨، وغرائب اللغة العربيّة :٤٣[*]) ،((وبأوزان مختلفة يراجع الشواهد في أبواب البحث)) .

٤- الإحالة على مقالة الأستاذ عبد الله أمين (اشتقاق الأفعال من أسماء الأعيان)، مجلة مجمع اللغة العربية ٤/٣٣١-٣٣٥) .

٥- الاستناد إلى استقراء أحد الباحثين[٣٧] في القاموس المحيط للفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، ، الذي استخرج مائتي فعل ، هي ومشتقاتها تصل إلى الألف، وقرر أنّ ((الكثرة النسبية كافية لجعل الاشتقاق من الأعيان قياسياً في لغة العلم اذ لا حاجة للأدب فيها)) مثل : استماه ، واستماس ، واستبقر واستجص .

ومن هذا العرض المجمل يظهر ما يأتي :

أ- أنّه استثمر رأي الكوفيين وعزّزه بدليلين ، ليؤصل بنتيجته لرأيه الاشتقاق من أسماء الأعيان ، إلا أنّ هذا ليس منهجاً علمياً .

ب- لا يصلح تعميم نتيجة حجته الأخيرة؛ لأنّها مقتصرة على لغة العلم.

منهج الدكتور عبد الهادي الفضليّ في كتابه دراسات في الفعل :

انتهج الدكتور الفضليّ خطوات علميّة في دراسة اشتقاق الفعل[٣٨]، ابتدأت بتعريف الاشتقاق ،والاختلاف في مصطلح (الاشتقاق الأصغر) وشموله للكلم العربية كلها أو بعضها، ثم اختار أنّ الكلم كلّه مشتق ، في ضوء رأي المدرسة اللغوية الحديثة - بحسب قوله -، وهذا كلّه مهاد للتعريف بمصطلح (أصل الاشتقاق) الذي يعرف عند النحاة : ((الكلمة التي تشتق منها الكلمات الأخر)) .

و اتجه إلى الخلاف البصريّ الكوفيّ في مسألة أصل الاشتقاق ، وقدّم أدلة البصريين ؛ لأسبقيتها – كما صرّح – وشرع باستعراض أهم أدلة البصريين الموجودة في كتب: (الإيضاح[٣٩] ، وأسرار العربية [٤٠]، والإنصاف[٤١]) ، وعلّل أنّ الأخيرينِ ((أقدم من بحثها بحثاً مقارناً فيما وقفتُ عليه))[٤٢] ،ثم بسط أدلة البصريين وناقشها:

١- ((وجود مصادر في اللغة العربية لا أفعال لها كالرجولة ، والأنوثة ، والأبوة ، والبنوة ... فلو كان المصدر مأخوذاً من الفعل لكان لكلّ مصدر فعل، وحين يبطل أنْ يكون الفعل هو الأصل يتعين أنْ يكون المصدر الأصل)) [٤٣].

وبدا له ((أنّ عمليّة الاستدلال... بحصر الأصل في واحد من اثنين .. حينما يبطل أنْ يكون الأصل هو الفعل ، يتعيّن أنْ يكون الأصل هو المصدر . وهو افتراض لا يقوم على أساس ؛ لأنّ الاستقراء التاريخيّ لا يثبت ذلك ... ؛ لأنّنا كما نجد مصادراً لا أفعال لها نجد كذلك أفعالاً لا مصادر لها نحو (يذر ، وفعل الأمر (هب) ، والأفعال الجامدة.: نحو : ليس ، وعسى))[٤٤].

٢- وجود مصادر جارية على غير ألفاظ أفعالها كالكرامة، والعدول، وسائر المصادر السّماعيّة[٤٥] "

وظهر له أنّ المسألة قياس لا يفرق بين أنْ نعدّ المصدر غير جارٍ على لفظ الفعل فيكون مخالفا للقياس، وإنّما الفارق بينهما أنسنا بأنّ المصدر هو الأصل وهو افتراض سابق ناشئ من هذا الأنس .

٣- وجود المصدر بحروفه ومعناه في أنواع الفعل جميعها كيفما صُرِّف، ومع عدم وجود الفعل في المصدر.

وعلّق الدكتور الفضليّ أنّ البصريين ينطلقون من القاعدة الفلسفيّة (في الفرع ما في الأصل وزيادة) ، وهذه القاعدة لا يمكن تعميمها في مثل: قام وقيام ، واستخرج واستخراج ، وكتب وكتابة ، فإنّ زيادة الحروف هنا في جانب المصدر[٤٦].

ولقد ردّ الإشكال الثاني للبصريين مستفيداً من رأي الدكتور إبراهيم السّامرائيّ : " وأما المعنى وهو (الحدث) فهو موجود في المصدر والفعل كما ذهبوا ، غير أنّ الزمن الذي ينفرد به الفعل –لا تدلّ عليه صيغته إلا بوساطة القرائن السياقيّة ، والأخيرة تفيد إضافة الزمن إلى المصدر فقوله تعالى : ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ))[٤٧] ، وقوله تعالى : ((وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ))[٤٨] ، لا دلالة فيهما على زمان ، وإنّما هما للوصف والتشريع "[٤٩]، فالقضيّة ليست استنتاجاً ، وإنّما هي قضية استقراء لتاريخ الكلمة استقراء تاماً يوقفنا على الأصل[٥٠].

ونقد الدكتور الفضليّ منهج استدلال البصريين في هذا المسألة؛ لقيامه على المنهج الكلاميّ المتأثر بالمنطق اليونانيّ ومناهجه حتى وسموا بـ (أهل المنطق) [٥١]، وأرجأ التأثر هذا إلى لغويّ القرن الرابع الهجري كالزجاجيّ ، وأبي بكر بن السراج(ت ٣١٦ هـ)، المتأثرين بصوغ الأدلة صوغاً فلسفيّاً، وعرضها في إطار كلاميّ.

ومن أدواته المنهجيّة عرض نقد آراء المحدثين للمذهب البصريّ في الاشتقاق فاستشهد بنص للأمير مصطفى الشِّهابي(ت ١٩٦٨م)[٥٢] المتضمن عدم اقتصار العرب الاشتقاق من المصدر – كما ذهب البصريون – ولكنّها اشتقت من أسماء الأعيان فمن الفلس قالوا: أفلس ، واشتقوا من أسماء الأعيان المعربة فقالوا :هندس[٥٣]. وعرض لرأي الدكتور مصطفى جواد الذي عدّ مذهب البصريين منافياً لطبيعة اللغات ، فاللغات بدأت من التجسيد ثم انتقلت إلى طور التجريد ، فكيف يصح أنْ يكون المصدر أصل

الاشتقاق وهو من تجريد الفعل [٥٤]. و يستمر الدكتور الفضليّ بمنهج مكين ويمضي في استقصاء أبرز حجج الكوفيين وبحثها ومنها:

١- ((اعتلال المصدر تبعاً لاعتلال الفعل ،وصحته تبعا لصحته))[٥٥] ، وعلّق الدكتور الفضلي بملاحظتين : الأولى: " إنّ هذا الاستدلال لا ينهض بإثبات ما ادعوه في الاعتلال فهو افتراض محض ؛ لأنّنا نستطيع أنْ نفترض العكس ، وهو أنّ الأفعال تابعة للمصادر في ذلك . والثانية: أن نتيجة الكوفيين هذه جاءت عن استقراء ناقص؛ فقد وجد في المصادر ما لا يعتل لاعتلال فعله نحو: وعد – يعد- وعداً ... ومال - يميل - ميلاً " [٥٦].

٢- ((إنّ الفعل يعمل في المصدر، ولا شك أنّ رتبة العامل قبل رتبة المعمول))[٥٧]. " هذه العلّة مبنية على علة المعمول والعامل ، وفلسفيّاً ثبت أنّ العلّة أسبق رتبة من المعلول ليصبح انبثاق وجوده عنها ، وقد استند النحاة إلى نظريّة العامل القائمة على أساس مبدأ العلّيّة المعتمد على الحقائق الكونيّة الثابتة ، وهو قياس مع الفارق ، والإشكال الثاني : وهو رفع الفعل للفاعل ، والحقيقة أنّ رتبة الفاعل وجوديّاً متقدّمة ؛ لأنّ الفعل لا يصدر إلا عن فاعل ، فلماذا لا يعد الفعل معمولاً ؟ والفاعل عاملاً؟ . ويستنتج أنّ أدلة الكوفيين لا تختلف عن أدلة البصريين في تأثرهما بالمنهج الكلامي بسبب الجو العلمي العام آنذاك" [٥٨].

ومن متممات المنهج العلميّ ذكر الدكتور الفضليّ آراء المحدثين الذين صوّبوا رأي الكوفيين كالدكتور مصطفى جواد الذي خلص إلى أنّ مذهب الكوفيين قريب إلى مباني المدرسة اللغويّة الحديثة فـ (أسماء الأعيان هي مبدأ الاشتقاق) بدليل أسبقية الحسيّ على المعنوي[٥٩]، والدكتور مهدي المخزومي(ت ١٩٩٣م) الذي أشار إلى أن البحث المقارن في اللغات الساميّة يفضي بنتيجة قريبة لرأي الكوفيين، واستدل بقول الدكتور ولفنسون(ت ١٩٨٠م) [٦٠]،والدكتور إبراهيم السامرائي، اذ قال: أنّ((الاستقراء يدلنا على أنّ هذه الأسماء- أسماء الأعيان- قد أمدّت العربية بالمواد الاشتقاقية مثل: الأفعال))[٦١].

ثم أورد الدكتور الفضليّ رأي المدرسة الأصوليّة النجفيّة الحديثة ، التي ذهبت إلى أن مبدأ الاشتقاق هو (المادة اللغوية) ،فـ ((المصدر والفعل مشتقان من سائر المشتقات،وأنّ

المادة اللغويّة أصل هذه المشتقات جميعاً))[٦٢] ، والمقصود بالمادة ((الحروف التي تتألف منها المشتقات ، من دون ملاحظة الهيئة والدلالة على النسبة كمادة (ك.ت.ب) – مثلاً.والهيأة التي يشار بها إلى المادة إنّما هي[٦٣]((لمجرد حفظ المادة ليسهل التعبير عنها))[٦٤].

ولكنّ الدكتور الفضليّ يعتقد أنّ المشكلة لا زالت قائمة ؛ لأنّها مسألة تاريخيّة لا يمكن أنْ تخضع للتصور العقليّ والقواعد المنطقيّة ، ولا يمكن إيجاد شاهد واحد في لغة العرب يثبت ذلك .نعم يصح هذا الرأي – أصالة المادة اللغويّة بحسب رأي الأصوليين- وتتمكن المجامع اللغويّة الحديثة على العمل به ؛لأنّهم يقدرون على الرجوع إلى المادة الأصليّة في المعجم ، ويتقنون طرائق الاشتقاق. أما العامة من أبناء المجتمع فلا نستطيع القول بصدور ذلك عنهم . ثم إنّ المدرسة الأصوليّة الحديثة تذهب أنّ اللغة ظاهرة اجتماعيّة وليدة حاجة التفاهم، ومن خصائص هذه الظاهرة العموم والتلقائيّة[٦٥].

إنّ اللغويين المحدثين استثمروا معطيات الدراسة التاريخيّة المقارنة ، وانتهوا إلى أنّ أسماء الأعيان أو أسماء المعاني الحسيّة هي أصل الاشتقاق ، واستعانوا بطريقتي الاستقراء ، والاستنتاج للوصول إلى هذه النتيجة – بحسب ما أفاده الدكتور الفضلي- [٦٦].

وأفادوا في الاستقراء من المعطيات الآتية : أولاً : الدراسات الاجتماعيّة والدارسات الآثاريّة التي انتهت إلى أنّ الأنسان بدأ بوضع الألفاظ للدلالة على حياته البسيطة من المعاني المحسوس بها مما يتعلق باحتياجاته من الغذاء أو الكساء أو المأوى ثم أخذ يشتق من معانيه الحسية للمعنوية ، أي: ما يصطلح عليه بأسماء الذات ، وثانياً : استقراء المعجم كما عمل الدكتور السّامرائيّ وقرر: ((والاستقراء يدل على أنّ هذه الأسماء قد أمدّت العربية بالمواد الاشتقاقيّة مثل : الأفعال))[٦٧].

أما مباني طريقة الاستنتاج فاستنبطوا: أولاً : أسبقيّة المعاني الحسيّة على المعنويّة ، كالفصل –مثلاً- فإنّه يدل على معنى حسيّ وهو القطع والإبانة ، ويدلّ على أمر معنويّ وهو حسم الخصومة بالحكم ؛ ((لأنّ المحسوسات أول ما تستلفت انتباه الإنسان ، وهي سابقة في ذهنه على المعنويات ؛ لأنّه في أبسط أحوال عيشه لم يكن في احتياج إلا للمعاني الحسيّة))[٦٨].

وبوساطة الاستقراء والاستنتاج ذهبوا إلى أنّ أسماء الأعيان هي أصل الاشتقاق في العربيّة ، ليس بدعاً بين أخواتها من اللغات التي قطعت مراحل نموها من النشأة حتى النضوج ؛ " ومن هنا كان الاسم أسبق من الفعل ، ولكنّه لا بمعنى المصدر ، وإنّما اسم الذات . وعزز هذا الرأي أوّلاً: برأي الدكتور مصطفى جواد، فالأسود سابق لفعله (سود) وهذا مشهود وفي طبيعة الوجود ولا يحتاج إلى إثبات[٦٩]، وثانياً: إقرار مجمع اللغة العربية بمصر (الاشتقاق من أسماء الأعيان)[٧٠]. وثالثاً: ما خلص اليه الأمير الشهابيّ - وإنْ كان رأيه يمسّ طرفاً من الدليل – أن كلّ من أسماء الأعيان، وأسماء المعاني أصلي الاشتقاق[٧١].

" إنّ نتيجة أصل الاشتقاق من (أسماء المعاني) في العهد الأول للغة (مرحلة الولادة النشأة)، لا تتماشى وطبيعة الإنسان في حياته الاجتماعيّة البدائيّة حيث تسودها البساطة، وإنّما يتأتى هذا الاشتقاق في العهود المتأخرة للغة أي: (مرحلة الرقي والنضوج). فالذي يوافق طبيعة اللغة، ويوافق نتائج المدرسة اللغويّة الحديثة، أنّ مبدأ الاشتقاق من اسم المادة، والفعل هو الآخر مشتق منها، هو الرأي" [٧٢]. مِنْ كلّ تقدّم من أدلة ومناقشات ظهر للبحث ملحوظات هي:

الأولى : لقد ابدع الدكتور الفضليّ في استقراء الآراء ، وناقشها وأشكل عليها ، ونقل آراء المحدثين ، وانفرد – من مؤلفي كتب الأفعال – بنقل رأي الأصوليين وهذا الاستثمار المنهجي لم يسبقه اليه أحد من مؤلفي كتب الأفعال من المحدثين.

الثانية: لمّا بحث أدلة البصريين عرض أهمها، ثم نقد العلماء لها، في حين لما ناقش رأي الكوفيين استدل بآراء العلماء المؤيدين لها ، والمنهج العلميّ يقتضي التصريح بأّن هناك رأي للبصريين لم يحظ باهتمام الدارسين المحدثين لتتحد طريقة المعالجة البحثيّة . وهذا جعل القارئ يشعر أنّ الدكتور الفضلي يميل لرأي الكوفيين لما حشده من أدلة ولا سيما آراء اللغويين المحدثين مثل: الدكتور مصطفى جواد ، والدكتور مهدي المخزومي ، والدكتور السامرائي وإنْ كان الأخير له رأي آخر ، وكان عليه أنْ يتبع الإجراء نفسه مع أدلة البصريين .

الثالثة : لم يذكر الدكتور الفضليّ أن هناك رأياً ثانياً للمدرسة الأصوليّة النجفية- وهو جدير بالمناقشة ؛ لأنّه يخالف البصريين والكوفيين - يذهب إلى أنّ اسم المصدر هو أصل المشتقات [٧٣]. وهذا من لوازم البحث العلميّ .

الرابعة : رأي الدكتور الفضليّ في مبدأ الاشتقاق ربّما هو صدى لرأي الأصوليين القائل بأصالة المادة اللغويّة[٧٤]. وقد سبقه إلى ما يقرب النتيجة الدكتور تمام حسّان الذي أكد ما يراه اللغويون من أصالة (المادة المعجمية): ((نعتبر الأصول الثلاثة أصل الاشتقاق فالمصدر مشتق منها ، والفعل الماضي مشتق منها كذلك، وبهذا لا نستطيع أنْ ننسب إلى هذه الأصول الثلاثة أي معنى معجميّ ، على نحو ما صنع ابن جني ، وإنّما نجعل لهذه الأصول معنى وظيفيّاً هو ما تؤديه من دور في تلخيص العلاقة بين المفردات)) [٧٥].

ويعلّق الدكتور مصطفى جمال الدين (ت ١٩٩٧م) على رأي د. تمام قائلاً : ((وأظن لو أخذ بـ (المعنى الاستعدادي) الذي قال به النائيني (ت ١٣٥٥ هـ) [٧٦]، لجمع بين رأيه ، ورأي ابن جني[٧٧] ، في المعنى المشترك بين الصور اللفظية في تقليب المادة))[٧٨].

الخاتمة :-

- تتلخّص أسس منهج كتب الأفعال عند المحدثين في اشتقاق الفعل بنظريّة الأصل والفرع والعامل والمعمول ، والصحّة والإعلال ، ودليل القياس ، والاستقراء الانتقائيّ ، باعتبار أصل الفعل اشتقاقه.

- لزم الشيخ محي الدين المنهج الوصفيّ التقريريّ وكان استقراؤه شاملاً ، اذ عرض آراء القدماء وحججهم ، وحلّل وعلّل وناقش وخلُص إلى ترجيح رأي المدرسة البصريّة في أصل الاشتقاق.

- رفض الدكتور السّامرائيّ أدلة المدرستين في أصل الاشتقاق ؛ لأنّ غالبها قائم على المنطق اليونانيّ ، ويرى أنّ البديل بحث هذه المسألة وفقاً للمنهج التاريخيّ ، ولكن استقراءه انتقائيّ ، ويقدم النتائج قبل إتمام الأدلة ، ويدرج نتائج سابقيه من دون الإشارة إلى جهودهم وهذا من الخلل في الاستقراء. وقد تابع الدكتور شلاش نتائج الدكتور السّامرائيّ ، وتميز عنه بالاستقراء الدقيق ولا سيما في المعجم العربيّ، والتوثيق في المظان.

منهج الدكتور الفضليّ وصفيّ تحليليّ ، شخّص فيه أدلة البصريين القائمة على قاعدة فلسفيّة نحو:(في الفرع ما في الأصل وزيادة)، وقاعدة العلّة والمعمول ؛ لأنّ الاستقراء يثبت عدم إمكانية شمول هذه القاعدة للأفعال كافة ، والبديل هو استقراء تاريخ الكلمة للوقوف على أصلها . وقد تميّز بالاستثمار المنهجيّ لرأي الأصوليين ، وناقش قاعد أسبقيّة الحسيّ والمعنويّ ، واسم الذات واسم العين ، وأيّها أصل الاشتقاق ، وقد استنتج البحث أنّ رأي الدكتور الفضليّ امتداد لرأي المدرسة الأصوليّة النجفيّة ، وقد سبقه إليها د. تمام حسّان .

الهوامش:-

١- شرح شافية ابن الحاجب: ٣٣٤/٢.

٢- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية (الكفوي):١١٧ (شقق).

* ((مُحَمَّد بن طَلْحَة بن مُحَمَّد بن عبد الْملك بن خلف بن أَحْمد الْأَمَوِي الإشبيلي أَبُو بكر الْمَعْرُوف بِابْن طَلْحَة ،قَالَ ابْن الزبير: كَانَ إِمَامًا فِي صناعَة الْعَرَبيَّة، نظاراً عَارِفًا بِعلم الْكَلَام وَغير ذَلِك. تأدب بالأستاذ أبي إِسْحَاق بن ملكون، وزعيم وقته بإقراء الْكتاب جَابر بن مُحَمَّد بن نَاصِر الْحَضْرَمِيّ، وَأبي بكر بن صَاف، وَأخذ عَنهُ الْقرَاءَات، وَأَجَازَ لَهُ هُوَ وَأَبُو بكر ابْن مَالك الشريشي وَجَمَاعَة، درس الْعَرَبيَّة والآداب بإشبيلية أَكثر من خمسين سنة. وَكَانَ مَوْصُوفا بِالْعقلِ والذكاء مسمتاً، ذَا هدى وصون، ونباهة وعدالة ومروءة، مَقْبُولًا عِنْد الْحُكَّام والقضاة، وَكَانَ يمِيل فِي النَّحْو إِلَى مَذْهَب ابْن الطراوة، ويثني عَلَيْهِ.ولد ببابرة منتصف صفر سنة خمس وَأَرْبَعين وَخَمْسمِائَة، وَمَات بإشبيلية منتصف صفر سنة ثَمَان عشرَة وستمِائَة)) . بغية الوعاة : ١/ ١٢١.

٣- دروس في التصريف: ١٦ بتصرّف

٤- يُنظر: دروس في التصريف : ١٨

٥- يُنظر: المصدر نفسه : ٢١.

٦- يُنظر: شرح ابن عقيل : ١٧١/٢ .

٧- يُنظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٥٠٨، و التكملة للفارسي: ٢١١، والمقتصد في شرح التكملة : ١٠٥٧-١٠٥٨

٨- يُنظر: الأصليّة والفرعيّة في البنية الصرفيّة ، د. جمال محمد أحمد عوض ، بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط ، العدد ٣١، الجزء الأول ٢٠١٢م : ٧٥.

٩- يُنظر: الفعل زمانه وأبنيته : ٥١ و ١٨٤ .

١٠- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين : ١٩٢ المسألة ٢٨،و: الفعل زمانه وأبنيته :٥١.

١١- يُنظر: الإيضاح في علل النحو : ٥٧.

١٢- الفعل زمانه وأبنيته: ٥٢.

١٣- المصدر نفسه : ٥٢

١٤- يُنظر: الفعل زمانه وأبنيته :٥٣

١٥- يُنظر: الخصائص: ٣/ ٢٧٣ .

١٦- يُنظر: المزهر في اللغة العربية وأنواعها : ٣٤٩/١-٣٥٠.

١٧- يُنظر: الاشتقاق، عبد الله أمين : ١٤

١٨- يُنظر: دراسات في فقه اللغة ، د. صبحي الصالح : ١٨٠ .

١٩- يُنظر: الفعل زمانه وأبنيته : ١٨٤ .

٢٠- المصدر نفسه .

٢١- يُنظر: الفعل زمانه وأبنيته : ١٨٥

٢٢- المصدر نفسه .

٢٣- قولهم :((إنّ المصدر يدل على زمان مطلق ،والفعل يدل على زمان معين...)) ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين : ١٩٢ المسألة ٢٨، و يُنظر: الفعل زمانه وأبنيته : ١٨٥

٢٤- الإنصاف : ١٩٥ ، و يُنظر: الفعل زمانه وأبنيته : ١٨٥

٢٥- يُنظر: الخصائص: ٣/ ٢٧٣ .

٢٦- الفعل زمانه وأبنيته : ١٨٥-١٨٦.

٢٧- يُنظر: الفعل زمانه وأبنيته : ١٨٦-١٨٧.

٢٨- الفعل زمانه وأبنيته :٥٢ ، وينظر: ٥٣

٢٩- اذ يقول :((وهذا الخلاف لا يجدي كثير منفعة)) ، همع الهوامع شرح جمع الجوامع: ٩٦/٣.

٣٠- اذا قال : ((ولعل القارئ يرى أن النحاة هنا قد خرجوا في محاجتهم عن شكلية اللغة إلى مضايق الفلسفة والمنطق)) ، مناهج البحث في اللغة: ٢١٣-٢١٤.

٣١- ينظر: معالم دارسة في الصرف: ٢٦-٢٧

٣٢- تاج العروس ١٤/ ٣٦١(سنبل)

٣٣- يُنظر: أوزان الفعل ومعانيها : ٢٢١-٢٢٤

٣٤- المباحث اللغوية في العراق :: ١٣-١٤ ،و يُنظر: أوزان الفعل ومعانيها: ٢٢٢ .

٣٥- يُنظر: أوزان الفعل ومعانيها: ٢٢٢.

٣٦- يُنظر: الخصائص : ١٣٤/٢ .

* مؤلفه : رفائيل نخلة اليسوعي ، مطبعة الإحسان ،حلب ، ١٩٥٤ .

٣٧- يُنظر: الاشتقاق من أسماء الجواهر والأعيان ، مجلة مجمع اللغة العربية :١٢/٢ (قرارات المجمع).

٣٨- يُنظر: دراسات في الفعل : ٢٨-٤٥.

٣٩- يُنظر: الإيضاح في علل النحو: ٥٧.

٤٠- يُنظر: كتاب أسرار العربية: ١٧١.

٤١- يُنظر: الإنصاف : ١٩٢.

٤٢- دراسات في الفعل :٢٩،

٤٣- دراسات في الفعل :٢٩، و يُنظر: الإنصاف : ١٩٩-٢٠٠.

٤٤- دراسات في الفعل :٣٠، و يُنظر: الإنصاف : ١٩٨.

٤٥- المصدر نفسه .

٤٦- يُنظر المصدر نفسه :٣١

٤٧- سورة البقرة /١٠٤، و١٥٣، و١٧٢، ١٧٨و، و ١٨٣، و ٢٠٨، و٢٥٤، و٢٦٤، و٢٦٧و... و غيرها.

٤٨- سورة البقرة /٤٣و ٨٣و١١٠ ، و سورة النساء ٧٧و٧٨وسورة النور ٥٦،وسورة الروم ٣١ وسورة المزمل ٢٠.

٤٩- دراسات في الفعل : ٣٢ بتصرف ، ويُنظر: الفعل زمانه وأبنيته : ٢٤.

٥٠- يُنظر: دراسات في الفعل : ٣٢

٥١- يُنظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: ٦٩.

٥٢- هو الأمير مصطفى بن محمد بن سعيد بن جهجاه الشهابيّ ، من أمراء الأسرة الشهابيّة،مهندس زراعيّ ،وباحث لغويّ ترأس المجمع العلمي العربيّ بدمشق (١٩٥٠-١٠٦٨)، وكان عضواً بمجمع اللغة العربيّة بالقاهرة ،وعضواً مراسلاً في المجمع العلميّ العراقيّ . ويكيبيديا الإلكتروني شبكة المعلومات العالمية (الأنترنيت).

٥٣- يُنظر: دراسات في الفعل : ٣٣-٣٤، و المصطلحات العلميّة في اللغة العربية: ١٢.

٥٤- يُنظر: دراسات في الفعل : ٣٤، والمباحث اللغوية في العراق : ١٣و١٤ .

٥٥- دراسات في الفعل : ٣٥ ، ويُنظر: الإنصاف: ١٩٢ المسألة ٢٨.

٥٦- دراسات في الفعل : ٣٥ بتصرف.

٥٧- الإنصاف: ١٩٢ المسألة ٢٨.

٥٨- دراسات في الفعل : ٣٥-٣٦ بتصرف.

٥٩- يُنظر: دراسات في الفعل : ٣٧، و المباحث اللغوية في العراق : ١٥.

٦٠- يُنظر: في النحو العربي نقد وتوجيه : ١٠٤-١٠٥، و تاريخ اللغات الساميّة:١٤.

٦١- الفعل زمانه وأبنيته: ٥٢.

٦٢- البحث النحويّ عند الأصوليين:٩٣.

٦٣- دراسات في الفعل:٣٩.

٦٤- فوائد الأصول : ٩٨/١.

٦٥- دراسات في الفعل :٣٩-٤٠ بتصرف .

٦٦- يُنظر: دراسات في الفعل : ٤٠.

٦٧- الفعل زمانه وأبنيته: ٥٢

٦٨- الفلسفة اللغويّة : ١٠٩

٦٩- ينظر: المباحث اللغويّة : ١٥.

٧٠- ينظر: الاشتقاق من أسماء الأعيان، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة : ٣٦/١.

٧١- ينظر: المصطلحات العلمية : ١٢.

٧٢- دارسات في الفعل : ٤٤-٤٥.

٧٣- المشتقات (محمد صادق التبريزي) :١٦.

٧٤- هناك خمسة آراء للأصوليين في أصل الاشتقاق : (١) منهم من أنكر الاشتقاق ، (٢) ومنهم من أنكره إلا أنّه احتفظ باشتقاق المصادر والصفات وتوقف عن أصالة أي منها، (٣) ومنهم من تابع النحويين في خلافهم بين المصدر والفعل ، (٤) إنّ اسم المصدر هو أصل المشتقات ، (٥) إنّ المادة اللغوية (ض ر ب) أي: الحروف الأصول لضرْب ، وضرَب، وضارب ، ومضروب وغيرها هي الأصل . – وقد اقتصر الدكتور الفضلي على الأخير والحال أن الرأي الذي قبله جدير بالمتابعة – ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين : ٩٢-٩٣.

٧٥- اللغة العربية معناها ومبناها: ١٦٩.

٧٦- قال الميرزا النائيني : ((إنّ مبدأ الاشتقاق لابد أن يكون أمراً غير متحصل في عالم اللفظ والمعنى ، ويكون تحصله في { كلتي} المرحلتين بواسطة الهيأة ، فنسبة المبدأ إلى الهيئات كنسبة المادة إلى الصور النوعية ، حيث إن المادة تكون صرف القوة ، ويكون فعليتها بالصور النوعية، كذلك مبدأ الاشتقاق يكون معنى غير متحصل بالذات ، ويكون في عالم المفهومية صرف قوة ، ويتوقف فعليته وتحصله على الهيئة)) فرائد الأصول : الجزاءان ١و٢/٥٢ . وهذا النص نفسه الذي لخصه الدكتور الفضلي ليمثّل رأي مدرسة الأصوليين النجفيّة الحديثة، ينظر: دراسات في الفعل : ٣٩-٤٠.

٧٧- يذهب ابن جني :إلى إنكار التقدّم الزماني بين الفعل والاسم ، وإنكار الاشتقاق الماديّ بينهما، وذكر أمثلة لاشتقاق المصادر من الجواهر ،ومن الحروف ، واشتقاق الأفعال والمصادر من الحروف . ينظر: و الخصائص :٢/٤٠ ، و البحث النحويّ عند الأصوليين ٨٧-٨٩.

٧٨- البحث النحوي عند الأصوليين : ٩٧، ،ويشير في الهامش : ينظر : الخصائص ١٣٤/٢وما بعدها ، مع ملاحظة أن أساس القول بهذه التقاليب هو كلام الخليل في مقدمة كتاب العين: ١/ ٤٨ .

المصادر والمراجع :

القرآن الكريم :

- الاشتقاق من أسماء الأعيان، مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة : ٣٦/١.
- الاشتقاق من أسماء الجواهر والأعيان ، مجلة مجمع اللغة العربية :١٢/٢ (قرارات المجمع).
- الاشتقاق، عبد الله أمين ، القاهرة ، لجنة التأليف والترجمة والنشر، ط١، القاهرة ، ١٩٥٦م
- الأصليّة والفرعيّة في البنية الصرفية ، د.جمال محمد أحمد عوض ، بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربيّة بأسيوط ، العدد ٣١، الجزء الأول ٢٠١٢م
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ،لأبي بركات الأنباريّ (٥٧٧هـ) تحقيق :الدكتور جودة محمد مبروك ،راجعه الدكتور رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، الشركة الدولية للطباعة ،القاهرة ط ١، (د.ت).

- أوزان الفعل ومعانيها ، د. هاشم طه شلاش ، ساعدت جامعة بغداد على نشره ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ، ١٩٧١م.
- الإيضاح في علل النحو ، للزجاجيّ(ت٣٣٧هـ)، تح: د. مازن المبارك، القاهرة ،١٩٥٩م.
- البحث النحويّ عند الأصوليين ، مصطفى جمال الدين ، منشورات دار الهجرة ،ايران ، ط٢، ١٤٠٥هـ
- بُغْيَةُ الوُعاة في طبقات اللغويين والنحاة : جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي وشركاؤه ، د.ت ، ١٩٦٥ م.
- تاج العروس من جواهر القاموس ، لأبي الفيض السيد محمد مرتضى الزبيدي (ت١٢٠٥هـ) ، تحقيق : علي شيري ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤١٤ هـ ، ١٩٩٤م .
- تاريخ اللغات السامية ، د. إسرائيل ولفنسون أبو ذؤيب(ت ١٩٨٠م) ، لجنة التأليف والترجمة والنشر سنة ١٩١٤ ، مطبعة الاعتماد ، مصر ، ط١، ١٩٢٩م .
- التكملة ، أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) ،تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان ،مطبعة دار الكتب – جامعة الموصل ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.
- الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ) تحقيق: د . عبد الحميد أحمد هنداوي ، ط ٢ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٢م . ١٤٢٤هـ.
- دراسات في فقه اللغة ، د. صبحي الصالح(١٤٠٧هـ)، دار العلم للملايين ، ط١، ١٣٧٩هـ.
- دروس في التصريف في المقدمات وتصريف الأفعال ، محمد محيي الدين عبد الحميد (ت ١٩٧٣م)، طبعة دار الطلائع بالقاهرة، لسنة ٢٠٠٩م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل الهمداني (٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، ط ٧ ، انتشارات ناصر خسرو ، طهران ، ١٤٢٤هـ .
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ) ، على أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد باسم عيون السُّود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، منشورات محمد علي بيضون، ط١، ١٤٢١هـ ، ٢٠٠٠م .

- شرح شافية ابن الحاجب ، الشيخ رضي الدين بن الحسن الدين الاستراباذي ، (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق وضبط وشرح : محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م .
- غرائب اللغة العربية ، بقلم الأب رفائيل نخلة اليسوعي ، مطبعة الإحسان ،حلب ، ١٩٥٤ .
- فرائد الأصول للشيخ الأعظم أستاذ الفقهاء والمجتهدين الشيخ مرتضى الأنصاري (قدس سره) ١٢١٤ - ١٢٨١ هـ ، إعداد لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم ، أنصاري ، قم : مجمع الفكر الإسلامي ، ١٤١٩ ق = ١٣٧٧ .
- الفعل زمانه وأبنيته : د. إبراهيم السامرائي (ت٢٠٠١م)، ط٣/ ١٩٨٣.
- الفلسفة اللغويّة والألفاظ العربيّة ، جرجي زيدان ، مراجعة وتعليق د. مراد كامل ، دار الحداثة ، بيروت ، ط٢، ١٩٨٢.
- فوائد الأصول من إفادات قدوة الفقهاء والمجتهدين وخاتم الأصوليين الميرزا محمد حسين الغروي النائيني (ت ١٣٥٥هـ) ق ، تأليف الأصولي المدقق والفقيه المحقق العلامة الرباني الشيخ محمد علي الكاظمي الخراساني (ت ١٣٦٥هـ) ، الجزء الأول والثاني مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم .
- في النحو العربي نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي ، صيدا ،ط١، ١٩٦٤.
- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: الدكتور مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السّامرائيّ، دار الهجرة، إيران، ط٢، ١٤٠٩هـ .
- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) ، قابله ووضع فهارسه : د. عدنان درويش ومحمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط٢، ١٤١٩هـ ، ١٩٩٨م .
- اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة.
- المباحث اللغوية في العراق : د. مصطفى جواد ، معهد الدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٥٥ م
- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو د. مهدي المخزومي ، مطبعة مطصفى البابي ، الحلبي – مصر ، ط٢ ، ١٩٥٨ م.

- المزهر في اللغة العربية وأنواعها ، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)،شرح وتعليق محمد جاد المولى بك ، محمد أبو الفضل إبراهيم ،علي محمد البجاوي ، المكتبة العصرية، صيدا –بيروت /١٩٨٧م.
- المشتقات ،محمد صادق التبريزي ، طبع الحجر بإيران (د.ت) .
- المصطلحات العلمية في اللغة العربية، للأمير مصطفى الشهابي ، القاهرة ،١٩٥٥م.
- معالم دارسة في الصرف الأقيسة الفعلية المهجورة – دراسة لغوية تأصيلية - ، د. إسماعيل أحمد عمايرة، دار حنين ، ١٩٩٢ عمّان .
- المقتصد في شرح التكملة ، لعبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ) ، تحقيق د. أحمد عبد الله إبراهيم الدرويش ، جامعة الإمام محمد بن سعود، سلسلة الرسائل الجامعية ،٧٨، ط١، ٢٠٠٧.
- الممتع الكبير في التصريف ، ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ) ، تحقيق : فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط١ ، ١٩٩٦م .
- مناهج البحث في اللغة ، د. تمام حسان ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، ١٩٨٩م
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للإمام جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق وشرح : د. عبد العال سالم مكرم ، والأستاذ عبد السلام محمد هارون ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ،١٤١٣هـ ،١٩٩٢م .
- ويكيبيديا الإلكتروني شبكة المعلومات العالمية (الأنترنيت).